

الخلافا

[251] وكذلك إذا كان الخلافا في قدر الحق الذي فيه الرهن، إذا كانت قيمة الرهن تشهد لقول أحدهما، كان القول قوله (1). دليلنا: أن الاصل عدم الرهن، وما أقر له الراهن فقد اتفقا عليه، وما زاد عليه فالمرتتهن مدع فعليه البينة، وإلا فعلى الراهن اليمين. وكذلك القول في مقدار الحق، لأن الاصل براءة الذمة، وما أقر به وجب عليه، وما زاد عليه يحتاج إلى بينة، وإلا فعليه الدلالة. مسألة 58: منفعة الرهن للراهن دون المرتتهن، وذلك مثل: سكنى الدار، وخدمة العبد، وركوب الدابة، وزراعة الأرض. وكذلك نماء الرهن المنفصل عن الرهن لا يدخل في الرهن مثل: الثمرة، والصوف، والولد، واللبن. وبه قال الشافعي (2). وقال أبو حنيفة: منفعة الرهن تبطل، فلا تحصل للراهن ولا للمرتتهن. وأما النماء المنفصل، فإنه يدخل في الرهن مثل الثمرة، والولد، والصوف، واللبن وما أشبه ذلك، ويكون حكمه حكم الاصل (3). وقال مالك: يدخل الولد، ولا يدخل الثمرة، لأن الولد يشبه الاصل، والثمره

(1) المدونة الكبرى 5: 312، وبداية المجتهد

2: 274 - 275، وأسهل المدارك في شرح ارشاد السالك 2: 369، والمغني لابن قدامة 4: 482، والشرح الكبير 4: 465 - 466، وفتح العزيز 10: 170. (2) الام 3: 155 و 163، ومختصر المزني: 98، والمجموع 13: 229، ومغني المحتاج 2: 131، وفتح العزيز 10: 148، والوجيز 1: 164، والسراج الوهاج: 216، والمحلى 8: 91، والنتف 1: 604، والمبسوط 21: 75، وعمدة القاري 13: 73، وبدائع الصنائع 6: 139، وبداية المجتهد 2: 272، والمغني لابن قدامة 4: 471، والشرح الكبير 4: 440. (3) النتف 1: 604، واللباب 2: 11، والمبسوط 21: 75، وبدائع الصنائع 6: 139، وعمدة القاري 13: 73، وتبيين الحقائق 6: 94، والمجموع 13: 329، وفتح العزيز 10: 148، والمحلى 8: 91، والمغني لابن قدامة 4: 471، والشرح الكبير 4: 440، وبداية المجتهد 2: 272.